

بيروت في ٢٠٢٠/٥/١٩
منشور رقم: ٢٠٢٠/٨

الرقم: ٢٠٢٠/١٥٢

حضرة الزميل الكريم،

الموضوع: توضيح حول مفهوم تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية

المرجع: القانون رقم ١٦٠ تاريخ ٨ أيار ٢٠٢٠ المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٤ العدد رقم ٢٠

حضرة الزميل الكريم،

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع أعلاه،

وبما أن القانون رقم ٢٠٢٠/١٦٠ "قد علق حكماً بين تاريخ ١٨ تشرين الأول ٢٠١٩ و ٣٠ تموز ٢٠٢٠ ضمناً سريان جميع المهل القانونية والقضائية والعقدية الممنوحة لأشخاص الحقين العام والخاص بهدف ممارسة الحقوق ... وتعود المهل المذكورة إلى السريان مجدداً بإنقضاء مهلة التعليق".

وبما أنه ورد أسئلة عديدة واستفسارات حول ما إذا كان تعليق المهل بين ١٨/١٠/٢٠١٩ و ٣٠/٧/٢٠٢٠ يشمل تعليق المهل المتعلقة بالتصريح عن الضرائب والرسوم ودفعها بموجب القوانين الضريبية،

وبما ان الأسباب الموجبة لإقرار هذا القانون استندت إلى أحداث استثنائية بدأت منذ ١٧/١٠/٢٠١٩، اتصفت في ظروفها وحيثياتها بالخطيرة، مما حال بفعل القوة القاهرة المتأتية عنها دون ممارسة الدولة والمواطنين لحقوقهم في خلال المهل القانونية والقضائية والعقدية،

وبما ان تفشي فيروس كورونا بعد ٢٠ شباط ٢٠٢٠ أدى إلى تعطيل الحياة العامة في البلاد،

وأسوة بما حصل في مراحل سابقة من تاريخ البلاد تبعاً للظروف المبررة في حينه،

وصوناً لحقوق المواطنين وحمايتها تقدمت الحكومة بهذا القانون للمجلس النيابي الكريم وتم إقراره وفقاً لما جاء أعلاه.

بناء على كل ما جاء أعلاه،

يتبين بأن هذا القانون " تعليق المهل القانونية " يشمل أيضاً تعليق المهل الضريبية وقد أكد على ذلك سعادة النائب إبراهيم كنعان رئيس لجنة المال والموازنة، بحيث أوضح بان " المهل المتعلقة بالتصريح عن الضرائب والرسوم ودفعها محددة بموجب القوانين الضريبية. وما دامت المهل القانونية قد علقت على إطلاقها في قانون تمديد المهل الذي أقر ولم تستثنى منه المهل الضريبية، فهذه المهلة معلقة حكماً حتى ٢٠٢٠/٧/٣٠".

نتمنى بأن يكون هذا التوضيح قد خفف عنكم من ضغوط العمل نظراً لتأجيل كافة الاستحقاقات الضريبية لما بعد ٢٠٢٠/٧/٣٠.

سوف يصدر عن الوزارات المختصة بعد انتهاء حالة التعبئة العامة في البلاد مراسيم أو قرارات تطبيقية للقانون رقم ٢٠٢٠/١٦٠ تحدد المهل والإستحقاقات الجديدة لكافة التصاريح والمعاملات والإستحقاقات التي سقطت بمرور الزمن أو استحققت ولم يتمكن أصحابها من ممارسة حقهم بين ٢٠١٩/١٠/١٨ و ٢٠٢٠/٧/٣٠. وستكون هذه المهل القانونية الجديدة محددة بعد ٢٠٢٠/٧/٣٠ في حال انتهت حالة التعبئة العامة قبل ٢٠٢٠/٧/٣٠.

هذا ما اقتضى بيانه.

وتفضلوا بقبول الاحترام

التقيب

سركيس صفز